

استخدام الجيش الاسرائيلي، ودونما ضرورة يملئها دفاع اسرائيل المباشر ومصالحها الحيوية. وثانيهما، إعطاء التزام ضمني باستخدام الجيش الاسرائيلي، ليس وفقاً لاعتبار اسرائيلي فقط، بل ودون مقابل مهم لاسرائيل بمقتضى الاتفاق^(٥٥). والنقطة التي ينطلق منها هذا الفريق، هي أن مسار التسوية الذي تشرف عليه الولايات المتحدة، لضمان مصالحها الحيوية في المنطقة، يوجب إجراء تنسيق معها. والمشكلة في نظره هي: إلى أي مدى يفترض في اسرائيل أن تتكيف مع التصور الأميركي للتسوية، وما هو أقصى ثمن (سياسي وعسكري واقتصادي) يمكن أن تحصل من الولايات المتحدة لقاء مثل هذا التكيف. بمعنى آخر، ان مذكرة التفاهم تفتقر إلى الأساس السياسي الحيوي جداً لاسرائيل، خاصة وأن الحكومة تختلف مع واشنطن في هذه النقطة بالذات. مثلاً: أين سيمر خط الحدود الشرقية، وما هي صورة الحل الدائم للمشكلة الفلسطينية ومستقبل القدس.

أكثر من ذلك، فإنه في حالة حدوث مواجهة عسكرية جديدة بين العرب واسرائيل، نتيجة غياب حل للقضية الفلسطينية، على الحكومة أن تأخذ في الاعتبار عبّر الماضي وهي: انه في ما يتجاوز مسألة الدفاع عن وجودها يجب أن تكون جميع الأهداف الاسرائيلية، العسكرية والسياسية، أهدافاً توافق الولايات المتحدة عليها، ولو بموافقة غير علنية على الأقل. وأهداف الحرب التي تعارضها الولايات المتحدة تعني مواجهة أميركية - اسرائيلية ينتج عنها خطر تعرض اسرائيل لتهديد مباشر من جانب الاتحاد السوفياتي، كالتهديد الذي وجهه في حرب السويس عام ١٩٥٦، بعد أن اتضح له أن الولايات المتحدة تعارض الأهداف الاسرائيلية للحرب^(٥٦).

من هنا فإن التعاون الاستراتيجي ضد الاتحاد السوفياتي لا ينبغي أن يكون بديلاً لحل المشكلات المنتهبة التي تؤثر مباشرة في أمن اسرائيل ومستقبلها، بل يجب أن يؤدي إلى تفاهم مع الولايات المتحدة على مشروع سياسي يضمن مصالح اسرائيل، وعلى المواقف التي ستتحدها من الموضوعات التي ترسخ مستقبلها في المنطقة. وهذا الأمر لن يتحقق بدفع هذه المشكلات إلى زاوية منعزلة واستبدالها بهامش استراتيجي وعروض لخدمات عسكرية. ويرى هذا الفريق أن الخطأ الأساسي، في سياسة بيغن - شارون، يكمن في اعتقادهما بأن صراع القوى بين المعسكرين سيحرر اسرائيل إلى حد كبير من مشكلة النزاع الاقليمي، بينما تنافس الجبارين في المنطقة مبني على النزاع الاقليمي، وعلى امكانيات حله. فمذكرة التفاهم «العالمية» التي تم توقيعها بين واشنطن وتل - أبيب انهارت، قبل أن يجف حبرها، أمام خطوة اسرائيلية محدودة القيمة، كتطبيق القانون الاسرائيلي في هضبة الجولان. ولم تكن «المذكرة العالمية» وحدها التي انهارت، بل انهار معها أيضاً موقف الولايات المتحدة من موضوع الجولان ذاته^(٥٧). فمن الوهم توقع الكثير من سياسة الاستقطاب، لأن الولايات المتحدة ستبذل بالتأكيد قصارى جهدها، إذا لم يكن لجذب الدول الصديقة للاتحاد السوفياتي إلى جانب المعسكر الأميركي، فعلى الأقل اهتماماً منها بالتوازن، حيث ستكون حذرة من القيام بأمر تضطر مثل هذه الدول إلى الوقوع نهائياً في «أحضان الاتحاد السوفياتي»^(٥٨).